

وقال الشافعي يجب للكفارة لأنه يجب صومه ذكر النوى
وروي عن المحرومي وابن كسانة من المالكية أنه يقضى
ويكفر وعن ابن عمر يفطروه وقال الشعبي واسحاق وأحمد
لكن إذا برز عن البيوت وقال إسحاق يفطر حين يضع
رجله في الرحل وهو قول داود وقال ابن المنذر قول أحمد
صحيح وقاس على المريض وقال مالك والشافعي وابن خنبل
وأبو عبيد والطبري إذا قدم المسافر يجوز له الأكل والجماع
إذا كان الأكل والنهارة ويروي مثله عن ابن بسعود وجابر
ولو صام في السفر ثم أفطر وجبت الكفارة عند مالك وعنه
لأقنات عليه فإنه أصبح صائما في السفر ثم أتاه أهله فأفطر
فعلية القضاء والكفارة عندنا وعند مالك وفي الخزانة المسافر
إذا أصبح صائما فقدم صمى فاقضى بان صومه لا يجوز فأفطر
لأقنات عليه ولو أفطر المسافر بعد ما نوى فلا كفارة عليه
ذكر النووي أن من أصبح صائما في أثناء سفن يجوز له الفطر
وفيه احتمال للشعبي وإمام الحرمين أنه لا يجوز وحكاة
الدارمي وجهها وإذا قدم المسافر براءة المريض وما صائما
لا يفطران في أصح الوجهين ولو لم يكونا نوي الصوم من البلد
في أصح الطرفين جواز أكلها لانهما غير صائمين ولو قدم
في رمضان فوجد امرأته قد طهرت من الحيض والنفساء أو
برأت من المرض فليس له وطئها وهو قول الأوزاعي والحسن
بن حيّ وابن شبرمة والثوري وقال الشافعي له وطئها في
شرح المهذب للنوى لو قامت بيته نهار الزمهم قضاء
ذلك اليوم في لزوم مسأله بقية اليوم قولان أحدهما الألبان
كالجائز إذا طهرت والمسافر إذا أقام وعندنا يجب الاستسقاء
في الكراهة المغني إذا أصبح مفطرا يعتقد أنه من شعبان
فقامت بيته بالرؤية لزمه

فقامت بيته بالرؤية لزمه الاستسقاء في قول العاتية وعن عطاء
أنه يأكل بقية يومه قال ابن عبد البر لا نعلم أحدا قاله غير
عطاء وذكر أبو الخطاب ذلك رواية عن ابن خنبل وغلطوا قلت
هو أحد القولين للشافعي فكيف نقول أبو عمر لا نعلم أحدا قاله غير
عطاء يمكن أنه يكون مراد أحدا من السلف ولم يعلم أحد قول الشافعي
وأما أنه لا قضاء على الكافر فيما مضى فهو قول الأئمة الأربعة والأوزاعي
والشعبي وقناه وأخربن وقال عطاء وعكرمة يقضى ما مضى من
الشهر وعن الحسن كالذهبي وجه عدم الوجوب أن الكفار غير
مخاطبين بفروع العبادات عندنا وعند الشافعي وإن كانوا مخاطبين
لكن في إيجاب قضاء الصوم والصلاة عليه خرج وسحر عن الإسلام
فلا يجب ثم الصبي لا يجب عليه الصوم قبل بلوغه ولا يضرب عليه
في العسر وهو قول مالك للمشقة والخوف عليه لضعف بيته
فإنه إذا استحب له الصوم ويصح منه الفطر وعدم الوجوب
مذهبا للأئمة الأربعة وأخربن وقال عطاء والأوزاعي وعبد الملك
ابن الماجشون يجب عليه إذا أهانه فمتم لم يصمه لزمه قضاء
وهو رواية عن ابن خنبل واختارها ابن الأوسى من الحنابلة
وقال الشافعي يؤمر بالصوم لسبع سنين إذا طاق ويضرب عليه
في العسر وهو قول أحمد والثوري والليث وقال إسحاق إذا بلغ
ثنتي عشرة سنة أحب إلى أن تكلف الصوم وقال الأوزاعي إذا
طاق صوم ثلاثة أيام ساعا وجب عليه صيام شهر رمضان لقوله
عليه السلام إذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه
صيام شهر رمضان ذكر في المغني وجه الوجوب حديث الربيع
سنت معمر قالت سارة رسول الله صلى الله عليه وسلم غلاة عسوراء
القرى الأنصار الحديث فكذا بعد ذلك نصومه وصوم صبياننا
الصغار متفق عليه قال فرمضان أول وجوابه من ثلاثة أوجه